وإسماعيل ابن رافع، قال فيه ابن المبارك: لم يكن به بأس، ولكنه يحمل عن هذا وعن هذا، ويقول: "بلغنى" ونحو هذا. وقال الترمذى: ضعفه بعض أهل العلم، وسمعت محمدا يقول: هو ثقة مقارب الحديث اهم من التهذيب (١: ٢٩٥) فالحديث حسن غريب يصلح شاهدا لحديث طلق بن على في هذا الباب.

فسقط الاحتجاج به. روى الطبراني في الأوسط والكبير عن بسرة بنت صفوان قالت: "سمعت رسول الله عليه يقول من مس ذكره وأنثييه أورفغيه فليتوضأ وضوءه للصلاة". ورجاله رجال الصحيح، كذا في مجمع الزوائد.

وتعقبه الدار قطنى وقال: "كذا رواه عبد الحميد بين جعفر عن هشام، ووهم فى ذكر "الأنثيين والرفغ" وأدرجه فى حديث بسرة عن النبى عليه والمحفوظ من ذلك من قول عروة غير مرفوع كذلك رواه الثقات منهم حماد بن زيد وأيوب السختيانى وغيرهما(۱).

وأجاب عنه العلامة ابن التركماني في الجوهر النقى بأن: "عبد الحميد هذا وثقه جماعة واحتج به مسلم، وقد زاد الرفع وتقدم الحكم للرافع لزيادته، كيف؟ وقد تابعه على ذلك غيره، فروى الدار قطني هذا الحديث في بعض طرقه من جهة ابن جريج عن هشام (عن أبيه عن مروان عن بسرة عن النبي عليه المعاراني إلا أنه أدخل بين عروة وبسرة "مروان"، ولفظ "من مس ذكره أو أنثييه فليتوضأ" وتابع ابن جرير عبد الحميد. ثم إن الغلط في الإدراج إنما يكون في لفظ يمكن استقلاله عن اللفظ السابق، فيدرجه الراوى ولا يفصل، فأما أن يسمع قول عروة فيجعله في أثناء كلام النبي عليه فيعيد من مثبت، وأبعد منه عن الغلط ما أخرجه الطبراني من طريق محمد بن دينار(٢) عن هشام عن أبيه عن بسرة قالت، قال عليه السلام: من مس

⁽١) الدارقطني ١: ١٤٨ باب ما روى في لمس القبل والدبر رقم ١٠.

⁽٢) وثقه ابن معين في رواية، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال النسائي في موضع: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدى: حسن الحديث، وعامة حديثه يتفرد به، وقال أبو الحسين ابن المظفر: لا بأس به، وقال العجلى: لا بأس به، وضعفه الآخرون. كذا في التهذيب ٩: ١٥٥ (مؤلف).